

## أكراد سوريا.. من مقصلة الشوفينية إلى رحاب المواطنة

المعارضة السورية من جهة، وحلفائها الإقليميين من جهة أخرى. "مسد" هي الوحيدة التي تمتلك تمثيلاً خارجياً (دبلوماسياً) في الولايات المتحدة مسجلاً في دوائر الحكومة الأميركية المختصة. ومقر مكتب مسد التخليقي هو واشنطن وترأسه سينم شيرخاني محمد، ابنة مدينة عفرين السورية.

من أجل الفهم الدقيق لطبيعة هذه المؤسسة المعارضة أسوق طرفاً من حوارها مع سينم شيرخاني محمد التي قالت في التعريف عن المجلس "مسد مشروع ديمقراطي لا بد أن نتشارك فيه مع جميع السوريين لأن الحل العسكري لن يؤدي إلا إلى الدمار والتدخل الخارجي في سوريا وظهور مجموعات إرهابية مثل النصر وداعش، وغيرها من مسميات لا حصر لها، وقد اتخذ النظام البعثي في دمشق من ادعائه محاربته حجة لإطالة أجله".

وحين سألته عن مشروع مسد ورؤيته للحل في سوريا، قالت "مشروعنا يمكن في المستقبل، إلا يريد السوريون أن تكون سوريا ديمقراطية تضمن حقوق المرأة وجميع المكونات العرقية فيها دون تفرقة بينهم؟ ما السبب في إقصاء بعض من السوريين عن صناعة الحلول لسوريا، هل هذه هي الديمقراطية التي نصبو إليها كسوريين؟".

وأضافت شيرخاني "الحل لا نراه إلا "سوريا - سوريا"، نتحاور حول طاولات مستديرة ولا نواجه بعضنا على الجبهات؛ للأسف هذا لم يحدث، وهذا ما جعل بندقية السوري تتوجه نحو أخيه السوري؛ وتساءلت "كيف تكون البندقية موجهة إلى الكردي بمجرد أن يطالب بصون حقوقه في الدستور الجديد؟".

وختمت شيرخاني مشددة "الطائفة بعيدة عن مشروعنا، والانفصال عن سوريا ليس من أهدافنا، نحن من يدعم سوريا موحدة لا مركزية، ونحن من نحارب من يعتدي على أرضها".

ألا يريد السوريون أن تكون سوريا ديمقراطية تضمن حقوق المرأة وجميع المكونات العرقية والدينية فيها دون تفرقة بينهم؟

فصل المقال أنه لا بد من الاعتراف الدستوري الصريح بالمكون الكردي في المجتمع السوري، وهو يعيش على أرضه التاريخية ضمن وحدة الأراضي السورية؛ فالاعتراف والاحتفاء بالهوية القومية للأكراد وبلغتهم وثقافتهم لا ينفك عن سيادة ولا يهدد وحدة؛ فالوحدة الوطنية الحقيقية لا تنبني على الإنكار البتة، بل على دعم وتمكين النوع القومي والثقافي للسوريين بتعدديتهم التي هي سر استمرارهم كعرب سوري منسجم وعريق على من العصور. كما لا بد في سوريا الجديدة من إلغاء المراسيم والقوانين والإجراءات العنصرية التي طالت الأكراد، وضمان تمثيلهم تمثيلاً عادلاً في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كافة. أما في إعادة بناء الجيش الوطني لسوريا الجديدة، فيجب أن يكون الأكراد ممثلين فيه كما بقية مكونات سوريا، بعيداً عن النزعة الشوفينية، مع إمكانية تبوؤهم رتباً علياً والوصول إلى موقع الرئاسة كحق دستوري مصان لكل مواطن سوري كما كان الأمر لأسلافهم من زعماء أكراد تعاقبوا على حكم سوريا وانكر منهم محمد علي العابد وفواز سلو وحسني الزعيم وأديب الشيشكلي (دون التعليق على أدانهم السياسي في حياته). هل ستكون المواطنة المتساوية، حقاً وواجباً، هي البديل الثوري لمقصلة الحكم البعثي الذي أوغل في دماء السوريين على اختلاف انتماءاتهم العرقية والاجتماعية والسياسية؟

مرح البقاعي  
كاتبة سورية أميركية

أوقع نظام حزب البعث السوري منذ استولى على السلطة في دمشق بقوة السلاح عام 1963، شرخاً كبيراً بين أبناء المجتمع السوري المتميز بفسيفساء عرقية ودينية ينذر وجودها في المجتمعات ذات التاريخ الممتد عبر الآلاف من السنين، إلا في المدن الحديثة والحديثة التي قامت على الهجرات والمهاجرين من شعوب الأرض كافة، كما هو الحال في الولايات المتحدة. دفع الأكراد السوريون، وهم الأقل عدداً وحظاً بعد عرب سوريا، الثمن الأعلى على يد البعثيين وحلفائهم من العسكر حماة النظام من جهة، ومن أصحاب الفتاوى الدينية، وكان الأكراد أشبه بـ"عكازة" انكا عليها كل من حكم سوريا إثر الانقلاب الدموي حين يتعثر سياسياً، من هؤلاء الحكام يوجد حافظ الأسد ثم ابنه بشار الأسد، وقد حكما البلد خمسة عقود بعنصرية طائفية أحد مظاهرها كان أن "فرّق تسد".

بالنظر في تاريخ المشهد السياسي السوري ما بعد الحرب العالمية الأولى، وإثر انهيار إمبراطورية الرجل المريض ودولته العثمانية وظهور اتفاقيات لتقاسم تركة ومنها اتفاقية سايكس - بيكو بين فرنسا والمملكة المتحدة التي خصّت الهلال الخصيب، وبمصادرة روسيا وإيطاليا، تمكن ملاحظة كيف زُمت حدود سوريا الحالية، وكيف تمّ إخضاعها للانتداب الفرنسي ضمن منطقة نفوذه المباشر.

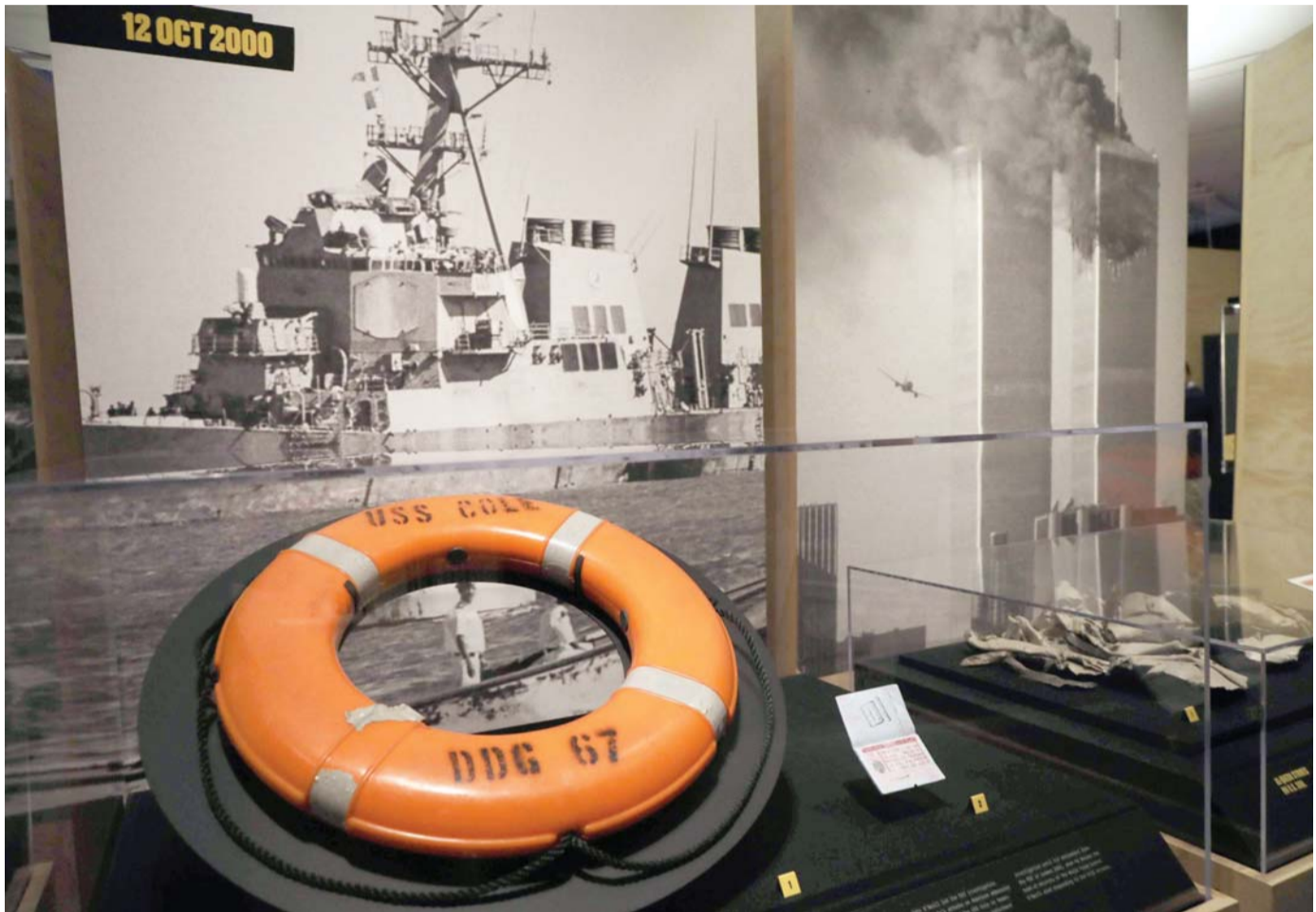
لم ينتظر الشعب السوري طويلاً ليدافع عن بلده بحدوده الجديدة، وكان أكراد سوريا من المناضلين الأشداء ضد الاحتلال الفرنسي. وادفعوا عن انتمائهم الوطني لسوريا. إلا أنه، وإثر الاستقلال السوري، تنكر البعثيون لحقوق الأكراد ولم يتم مساواتهم مع أي مواطن سوري له حقوق وعليه واجبات.

وتم التعامل مع الأكراد كمواطنين من الدرجة الثانية، بعدما تنصّل البعثيون من حقيقة وجود الأكراد كقومية أساس تعيش على أرضها التاريخية، فأقرّ الحزب الحاكم بحقهم إجراءات قمعية تمثلت في منعه من التعليم بلغتهم الأم، وتنفيذ مقتضيات الإحصاء الاستثنائي لعام 1962 في محافظة الحسكة والذي حُرّم بموجب عشرات الآلاف من الأكراد من الجنسية السورية وما ترتب عليه من نتائج تمييزية، فضلاً عن تطبيق مشروع الحزام العربي الذي أوجب ترحيل الآلاف من العائلات الكردية من أراضيها، وكذلك حملة تعريب طالت أسماء المدن والقرى الكردية. كما تم اتخاذ إجراءات تمييزية أخرى بحق أبناء سوريا من الأكراد، ما أدى إلى انهيار الثقة بينهم وبين إخوتهم في الوطن، رافقه احتقان مجتمعي خطير واصطفاف سياسي ظهر مؤخراً في أشد صورته تهديداً لوحدة الشعب السوري، وغدت معالجة أسبابه استحقاقاً يعادل الحراك الثوري.

شارك الأكراد في الثورة السورية منذ بواكير اندلاعها. وكنّت بدوري قد انخرطت في تأسيس المجلس الوطني السوري في العام الأول من الثورة السورية بشراكة سياسية مع منشل تموم المشهود له بالوطنية التي قضى إيماناً بها. وإذا استثنينا من المعادلة الوطنية السورية بعض القوى المعزولة والانفصالية الكردية، فإن الشارع السياسي الكردي بغالبيته يقف بقوة مع وحدة سوريا أرضاً وشعباً في بيئة من المواطنة المتساوية حقاً وواجباً. تشكلت خلال سنوات الثورة التسع عدة مجموعات سياسية كردية برؤى سياسية مختلفة، تلتقي حيناً، وتفرق أحياناً، أو قد لا تلتقي أبداً؛ ساحصر الكتابة في هذا المقام على مجموعة مجلس سوريا الديمقراطية (مسد)، التي تعتبر مجموعة سياسية مثيرة للجدل لحثيات واعتبارات متضاربة عند

## التعويضات السودانية هل تلغي التداعيات السياسية في قضايا الإرهاب

الخروج من اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب مفتاح الكثير من الأزمات



السلطة الانتقالية ترى في التعويضات طوق نجاة

أم صغيرة، ولا توجد ضمانات على أن التعويضات كغالبية باغلافها بشكل نهائي. فقد رأينا أن ليبيا دفعت تعويضات باهظة لأسر ضحايا الطائرة لوكيربي، وظل البعد السياسي ثابتاً لم يمض تماماً حتى نهاية حكم العقيد الراحل معمر القذافي، وبقي كابوس لوكيربي وشبهه يطاردنا.

كما أن قضية الإبادة الجماعية في دارفور مفتوحة على مصراعيها، وأبدت الحكومة السودانية موافقة مبدئية على تسليم الموقوفين فيها للمحاكمة الجنائية الدولية، بمن فيهم الرئيس المخلوع عمر البشير.

وإذا بلغ سيناريو المحكمة محطته النهائية فمن المرجح أن تكون هناك تعويضات أيضاً لأسر ضحايا هذه الإبادة، فمن سيتولى دفعها؟

وغالباً سوف تجد الحكومة السودانية نفسها وجهاً لوجه أمام هذه المعضلة.

### حق المجتمع

علاوة على النتائج الداخلية العميقة التي لن تقل ضرراً عن نظيرتها الخارجية، فالاعتراف بدفع تعويضات لأسر ضحايا المدمرة الأميركية، وتدمير سفارتي نيروبي ودار السلام، أو غيرهما، يؤدي إلى زخم شعبي يطالب بتقديم الجناة الحقيقيين للمحاكمة في السودان أو غيره، لأن الوفاء بالحق المادي لا يعني غض النظر عن الحق المعنوي، أي حق المجتمع.

ومن هنا فتفتح السلطة الانتقالية جبهة دقيقة ربما تفرض عليها مسألة القيادات التي تورطت في جرائم ارتكبت على مدار ثلاثة عقود خلال عهد البشير.

تورط فيها النظام السوداني السابق، وأبرزها محاولة اغتيال الرئيس المصري الراحل حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995، وما تلاها من أدلة اثبتت تورط قيادات سياسية كانت في سدة الحكم في ذلك الوقت.

إذا تجاوزنا عن عدم استعداد مصر وإثيوبيا عن التطرق لهذا الملف أو إثارتته على نطاق واسع لاعتبارات العلاقات الطيبة مع الخرطوم، فما هو المانع الذي يجعل دولاً أخرى تقدم على توظيفه سياسياً، لأن نظام البشير استقبل على الأراضي السودانية العديد من القيادات الإسلامية المتشددة، مثل أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، والشخصيات الملاحقة عالمياً، مثل الفنزويلي كارلوس.

ناهيك عن قيادات متطرفة ارتكبت جرائم في دول عديدة، وهناك أدلة على أنها عاشت وتلقّت تدريبات في السودان وهزّيت أسلحة عبر حدوده الممتدة مع دول الجوار. وبعضها صدرت بحقه أحكام قضائية في دوله الأصلية.

يمكن أن يكون تعاون الحكومة السودانية في ملفات مثيرة من هذا النوع مفيداً لها وبيّنت أقدامها في خانة نيريدون التأسيس لأنظمة حكم رشيدة ومدنية وديمقراطية في المنطقة، وهو ما يفرض عليها التعاون لأقصى مدى إذا جرت إثارة هذا الموضوع بصورة واسعة، وتحمل تكاليفه الداخلية، لأن التعويضات أو التسليم بالعمليات الإرهابية التي ارتكبت في عهد النظام السابق سوف تتولد عنها تبعات كثيرة، لأن هذه جرائم لا تسقط بالتقادم.

لا يزال ملف الهولوكوست يدغدغ المشاعر وتتم الاستفادة منه سياسياً، ويُفتح ملف الأرمن من حين إلى آخر ويجلب العار لتركيا التي تصر على إنكاره تماماً، لأنها تعرف أن التسليم به أو الاعتذار عنه سوف يفضي لخسائر متعاظمة.

ومع الاعتراف بالفارق الكبير بين هذه الملفات، لكنها في النهاية تصب في بوتقة واحدة، سواء أكانت كبيرة

تواجه الحكومة السودانية تحديات صعبة في معالجة الآثار المادية والمعنوية التي ورتتها عن نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، والتي تتجاوز حدود الأضرار الناجمة عن انتشار التوتورات والصراعات والنزاعات في مناطق مختلفة، والأزمات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية.

فقد وجدت الحكومة نفسها أمام تركة ثقيلة، وتحاول مداواة ما تستطيع مداواته وفقاً لأولويات المرحلة الانتقالية التي تتطلب إيجاد حلول ناجعة وسريعة لجملة من المشكلات، خوفاً من أن تستغل بعض الجهات المتربصة الأوضاع القلقة.

إس كولا عام 2000 في ساحل ميناء عن جنوب اليمن، ووافقت على دفع 30 مليون دولار كتعويض لهم. لذلك تسعى للتفاوض مع أسر ضحايا تفجيري السفارتيين في نيروبي ودار السلام بهدف التوصل إلى تعويض تتمكن من الوفاء به، لأن المبلغ المطلوب سابقاً (4.3 مليار دولار) باهظ جداً، وتعمل للتوصل إلى صيغة تمكنها من دفع مقابل مادي مناسب تغلق به هذه القصة.

يرى البعض أن السلطة الانتقالية في السودان سمحت بفتح باب قد لا تستطيع إغلاقه مستقبلاً، وربما يقود إلى سلسلة من الحوادث التي أشارت أصابع الاتهام فيها إلى الخرطوم، ففي خضم الجري وراء رفع اسم البلاد من اللائحة الأميركية للإرهاب، باعتباره الحل السحري للغالبية الأزمات، يمكن أن تتورط الخرطوم في مشكلات أخرى، فالقائمة طويلة وملف الجرائم التي ارتكبتها النظام السوداني السابق مليئة بالشواهد والمطبات والعراقيل، والقليل منها يبدو ظاهراً، والجزء الكبير لا يزال غاطساً.

تستطيع الحكومة تسوية الأزمة مع الولايات المتحدة على قاعدة التفاهم حول التعويضات، وتتمكن من تحقيق غرضها في فتح أبواب ونوافذ المساعدات والاستثمارات الخارجية وتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي، والتأكيد أن هناك مرحلة جديدة ولدت في السودان، وترسيخ قناعات جهات كثيرة بقطع الصلة مع الماضي وكل ما ينطوي عليه من مرارات واحتقانات تسببت فيها الحركة الإسلامية التي هيمنت على مفاصل القرار، حتى تورطت أذرعها العسكرية بالتفاهم طبعاً مع أذرعها السياسية في ارتكاب جرائم اعتقدت في صعوبة كشفها أو استحالة الوصول إليها وتثبيت التهم عليها.

تستطيع الحكومة أيضاً إثبات عدم مسؤوليتها عن ذلك، غير أن مناقشة التعويضات الأميركية والعمل بها يمكن أن يؤدي إلى تكراره في جرائم أخرى،

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

القاهرة - توافقت أركان السلطة، الحكومة ومجلس السيادة، في الخرطوم على منح اهتمام كبير بمسألة رفع اسم السودان من اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، باعتبارها المفتاح الرئيسي لتخطي الكثير من الأزمات، الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية، الأمنية والاجتماعية.

وشرعت في اتخاذ مجموعة من الخطوات التي تقرّبها من تسوية واحدة من القضايا المتشعبة التي لها جوانب منفردة، وتتطلب ليوثة عالية في مسألة التعويضات لأسر الضحايا في الجرائم الإرهابية التي قيل إن النظام السوداني تورط فيها مباشرة، لكن هل الأموال الطائلة التي يمكن أن تدفعها الخرطوم سوف تلغي التداعيات السياسية، أم تفتح المجال لملفات أخرى لا تقل أهمية وحساسية عن الملفات ذات العلاقة بالتقديرات الأميركية؟

### باب التعويضات

أعلنت الحكومة السودانية، الثلاثاء الماضي، التفاوض مع أسر ضحايا تفجيري سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا وتنزانيا عام 1998، للتوصل إلى تعويض مقبول. ففي الـ28 من يونيو الماضي وافقت الحكومة العليا الأميركية على مراجعة دعوى إعادة نظر قضية طالب بعقوبة مالية تبلغ 4.3 مليار دولار على السودان، لإتهامه بالتواطؤ في تفجيرات نفذها تنظيم القاعدة استهدفت سفارتي واشنطن في نيروبي ودار السلام، وأسفرت عن مصرع 224 شخصاً، والتي أنكرتها الخرطوم في عهد البشير، وتصلت من تبعاتها.

تريد الحكومة أن تتبع النهج ذاته الذي مضت فيه مؤخراً لمعالجة قضية أسر ضحايا المدمرة الأميركية "يو إس